الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات – مشروع أفضل الممارسات

مع تزايد تعقد بيئة سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم الحاجة إلى إعادة ترتيب الدرجات المختلفة من القواعد التنظيمية اللازمة لإرساء الاستراتيجيات والأطر التنظيمية الوطنية المتصلة بالنطاق العريض حول مفهوم متعدد الجوانب، وهو النفاذ المفتوح، سواء إلى الشبكات أو من خلالها، والذي ينص على تحقيق المنافسة الفعالة مع كفالة توفر خدمات للمستهلكين يسهل الوصول إليها بتكلفة معقولة ويمكن الاعتماد عليها.

وقد يتطلب الأمر الآن سلماً جديداً من التنظيم لإقامة التوازن الصحيح بين المنافسة على صعيد الخدمات والمنافسة على صعيد البينة التحتية للتصدي للتحديات التي تواجه النفاذ إلى شبكات وخدمات النطاق العريض، بما في ذلك كفالة النفاذ على قدم المساواة وبدون تمييز إلى الشبكات بما يزيل الاختناقات المحتملة التي قد تمنع المستعملين النهائيين من التمتع بالفوائد الكاملة للعيش في عالم رقمي، تستند خصائصه إلى سرعة النفاذ وإمكانيته في كل مكان بغض النظر عن مقدمي الشبكات وأماكن المستعملين.

ونحن منظمي الاتصالات المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2010، قد قمنا بتعيين واقتراح الخطوط التوجيهية التالية بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بسلم تنظيمي جديد: أفضل الممارسات لتمكين الشبكات المفتوحة.

أولاً تعريف النفاذ المفتوح: توضيح المفاهيم المختلفة

1 نلاحظ أن النفاذ يمكن أن يأخذ شكلين: وسواء كان هذا النفاذ المفتوح منظماً (كما في حالة التفكيك) أو كان النفاذ المفتوح تجارياً فإن النقطة الأساسية هي أن ذلك يعني إمكانية قيام الأطراف الثالثة باستعمال بنية تحتية موجودة.

2 ينبغي أن يتاح لكل مستعمل (عميل) النفاذ إلى جميع الخدمات والتطبيقات التي تحملها هذه الشبكات، بغض النظر عن الجهة التي تزود أو تستعمل هذه الشبكات، وبطريقة شفافة وغير تمييزية. وينبغي عدم تضييق نطاق اختيارات المستعمل بدون داع بسبب عدم قدرة المنافسين على الحصول على النفاذ إلى الخدمات وخاصة عبر البنية التحتية في المرحلة الأخيرة.

ثانياً النفاذ المفتوح إلى الشبكات: ما هي الأدوات السياسية والتنظيمية لتمكين فتح النفاذ إلى مرافق الشبكات (أي شبكات الألياف الدولية، مرافق "عنق الزجاجة" أو المرافق "الجوهرية"، الشبكات الأخرى) بدون الإضرار بالاستثمار والابتكار؟

1 نؤكد على أهمية التشريعات اللازمة لإقامة مبادئ عامة بشأن النفاذ المفتوح وعدم التمييز والفعالية والشفافية، مع التشديد على أهمية التقاسم الإيجابي والسلبي للبنية التحتية في نشر شبكات الاتصالات الإلكترونية – في إطار نهج متسق ومحايد تكنولوجياً – في ممتلكات تابعة لأي شركة تشغيل أو كيانات خاصة أو هيئات عامة، حتى لو كانت تعمل في قطاعات أخرى.

2 يمكن لمنظمي الاتصالات النظر في تكليف مقدمي شبكات النطاق العريض الوطنية ومحطات إقامة الكبلات بتوفير النفاذ المفتوح على أساس منصف وغير تمييزي إلى شبكاتها وتسهيلاتها الجوهرية أمام المنافسين في مختلف المستويات داخل الشبكة.

3 ونعترف بأهمية التنظيم بالجملة والالتزام بنشر العروض المرجعية لمرافق عنق الزجاجة الجوهرية كوسيلة لكفالة النفاذ المفتوح.

4 ونحن نعترف بأنه على المنظمين في البلدان التي تخطط لنشر شبكات الألياف البصرية في المباني الجديدة تحديد القواعد اللازمة لكفالة النفاذ المفتوح والمتقاسم، ومنع السلوك التمييزي والاحتكار من جانب شركات تشغيل البنية التحتية الأولى في المباني.

5 ونعترف بأنه من الأمور ذات الأهمية الأساسية أن يوجد نظام معلومات مركزي يتضمن سجلات بيانات البنية التحتية المملوكة للهيئات العامة ومشغلي الاتصالات الإلكترونية بحيث يمكن تقاسمها. ونشجع المشغلين على إقامة معلومات تتعلق بالبنية التحتية السالبة (العناصر المدنية مثل الأنفاق والأبراج) التي يمكن تقاسمها، (بما في ذلك الممرات والفضاء المتاح) وإتاحة هذه المعلومات في قواعد بيانات مفتوحة من خلال صفحة في الإنترنت الخارجية، مع وجود الأسعار ذات الصلة القائمة على أساس التكاليف.

6 ونعترف بأهمية التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة لمنع (أو معالجة) أي حواجز تعترض نشر شبكات النطاق العريض وتحدد القواعد المرنة المكيفة لتوائم هذه البيئة سريعة الحركة.

ثالثاً الشبكات المفتوحة: كيف يتحقق النفاذ لكل مواطن للتمتع بفوائد شبكات النطاق العريض في كل مكان (أي من خلال سياسات النفاذ الشامل إلى النطاق العريض والانتقال إلى شبكات الجيل التالي والاستفادة من المكاسب الرقمية)؟

1 إننا نعترف بأن كفاءة توزيع وتخصيص طيف المكاسب الرقمية ستؤدي إلى فوائد اجتماعية واقتصادية يمكن أن تحفز الابتكار لصالح ابتكارات منخفضة التكلفة، وخاصة في المناطق الريفية والنائية في أي بلد.

2 ونشير بأن تقوم الحكومات بتحديث خصائص الخدمة الشاملة مع تطور الاحتياجات لكفالة حيادية التكنولوجيا وإدراج النفاذ عريض النطاق. ونلاحظ ضرورة إقامة خطط واستراتيجيات وطنية ملموسة لحفز نشر شبكات النطاق العريض، وخاصة في البلدان النامية. وينبغي أن تنظر هذه الاستراتيجية في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك تشجيع مشاركة البلديات أو المدن.

3 وفي ضوء ما ينطوي عليه النطاق العريض وبنيته التحتية من أهمية للاقتصاد برمته وكذلك التحديات التي ينطوي عليها جذب الاستثمارات لمشاريع التنفيذ كبيرة الحجم، فإننا نعتقد أنه ينبغي للحكومات أن تنظر في دور الدولة في تمويل البنية التحتية الوطنية للنطاق العريض تمويلاً جزئياً من خلال شراكات القطاعين العام والخاص أو تمويلها بالكامل (من خلال صناديق الخدمة الشاملة؟).

رابعاً الإنترنت المفتوحة: كيف تعالج إدارة الحركة في شبكات تتزايد اختناقاً مع تطبيق قواعد منصفة في الوقت نفسه؟

1 فيما يتعلق بإدارة الحركة نوصي كقاعدة عامة بعدم التمييز بقدر الإمكان بين الطريقة التي تجري بها معالجة تدفقات البيانات المنفردة، سواء وفق نوع المحتوى أو الخدمة أو التطبيق أو الجهاز أو عنوان منشأ أو مقصد التدفق.

2 ونعترف بأن تحسين إدارة الحركة يتطلب من المنظمين اتخاذ تدابير مثل:

- فرض التزامات (كشف؟) المعلومات لمشغلي الشبكات،
- السماح للعملاء بإنهاء عقودهم بسرعة بدون تحمل تكاليف انتقال عالية،
- السماح للعملاء بالمطالبة بالحد الأدنى من نوعية خدمة النفاذ إلى الإنترنت،
- صياغة توجيه سياسي يعلن حقوق المستهلكين في النفاذ إلى أي محتويات وتطبيقات وخدمات قانونية عبر نفاذهم إلى الإنترنت
- توصيل أي أجهزة بالشبكة ما دامت لا تلحق الضرر بها.

3 وعند قيام مقدمي خدمة الإنترنت باستخدام آليات إدارة الحركة لكفالة النفاذ إلى الإنترنت فإننا نوصي بامتثالهم لمبادئ عامة هي الأهمية والتناسبية والكفاءة وعدم التمييز بين الأطراف والشفافية.

4 ويمكن للمنظمين النظر في إنشاء محتوى محلي وتطوير نقاط محلية لتبادل الإنترنت (IXP) للحد من تدفق البيانات إلى الخارج.

خامساً النفاذ المفتوح إلى المحتوى: ما هو دور المنظمين في تقديم الخدمات العامة على الخط (مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية) وخلق طلب على هذه الخدمات؟

1 نشدد على أهمية القيام، من ناحية، بإنشاء شروط مسبقة تتصل بالجوانب التنظيمية والقانونية والتقنية والتقييسية وبالتشغيل البيني بحيث تستطيع السلطات العامة أن تعرض خدماتها إلكترونياً، والقيام، من ناحية أخرى، بإنشاء مواقع عامة في شبكة الويب وتشغيلها على أن تكون سهلة الاستعمال ومفتوحة أمام الجميع وفقاً للخطوط التوجيهية والمعايير ذات الصلة.

2 قد يرغب المنظمون أيضاً في كفالة التوصيلية بالنطاق العريض في جميع المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات بحيث يمكن أن يستفيد المواطنون من هذه الخدمات عند التوصيل من خلال عرض نطاق كبير.

3 ونلاحظ وجود حاجة مؤكدة إلى زيادة الوعي بمخاطر التقدم التكنولوجي بين المستهلكين واتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات وحقوق المستهلك وحماية صغار السن والشرائح الضعيفة من المجتمع.

سادساً التحديات التي تواجه الشبكات المفتوحة (مثل التهديدات السيبرانية والجوانب غير المتوقعة في مجتمع المعلومات والمنازعات والكفاءة التنظيمية والاتساق عبر الخدمات والشبكات): ما هي الاستراتيجيات اللازمة؟

1 يلاحظ أن الشبكات المفتوحة تشكل تحديات من ناحية استقرار الشبكة والاستمرارية التجارية والمرونة العملية وحماية البنية التحتية الحرجة وخصوصية البيانات ومنع الجرائم. ونظراً لأن شبكات بروتوكول الإنترنت تستند إلى معمارية مفتوحة وبروتوكولات معروفة للجميع فإنها معرضة للهجمات السيبرانية. ويتطلب تعقد التحديات نُهجاً شاملة في شكل عمليات تجمع أصحاب المصلحة المتعددين من ناحية وتعزز تعاون مختلف السلطات المعنية على صعيد الخدمات المختلفة من ناحية أخرى.

2 ونلاحظ أنه من الجوهري أن يراقب مقدمو الخدمة الحركة الخارجة مع مراقبة الحركة الداخلة. إذ إن مراقبة الحركة الخارجة تقضي على الهجمات من المنبع وبالتالي توقف انتشارها بدون تعريض الشبكات للاختناق.

3 ونعترف بأن الأمن يتعين أن ينتقل من موقف رد الفعل التقليدي إلى موقف متزايد الإيجابية من خلال تضييق نوافذ التعرض وتحسين زمن رد الفعل وتخفيف الهجمات بصورة فعالة. ونشدد أيضاً على أن منع الهجمات من خلال سد ثغرات الأنظمة المعرضة وتنفيذ الحوائط النارية أو تكنولوجيات مراقبة النفاذ الأخرى، والرصد من خلال أنظمة اكتشاف التطفل والاستجابة للتهديدات في الوقت الفعلي، قد أصبح أمراً حاسماً في تشغيل الشبكات بفعالية.

4 ونؤكد على أهمية وجود إطار تنظيمي منسق داخل المناطق وإنشاء حوار واسع بين جميع الأطراف الفاعلة بحيث يمكن مواصلة مناقشة هذه القضية المركزية، أي قضية شبكات النفاذ المفتوح، واتخاذ التدابير الملائمة بشأنها.